

كلية الإدارة والتسويق . برنامج الدكتوراه في التسويق

قضايا بحثية ١ . الدكتورة هبة القصبي

مواجهة المجتمع الدولي للقرصنة البحرية

إعداد: مجدي يوسف أحمد علي



قضايا بحثية ١ . تكليف المحاضرة (٩)

تم نشر الدراسة في مارس ٢٠٢٥م في المجلد السادس -
العدد الثالث بمجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، وفيما
يلي سأقوم بتوضيح وشرح المفاهيم والموضوعات التي
تناولتها هذه الدراسة من حيث:

العنوان - المقدمة - مشكلة الدراسة - أهمية
الدراسة - أهداف الدراسة - مفاهيم وتعريفات
الدراسة - الدراسات السابقة - فرضيات الدراسة -
نموذج الدراسة - منهجية الدراسة - التحليل
الإحصائي - مناقشة النتائج والتوصيات.



مواجهة المجتمع الدولي للقرصنة البحرية

<https://www.hnjournal.net/volume6/issue3/6-3-26.pdf>

إعداد:

جابر ظاهر علي - أ.د. جورج لبكي

قسم القانون العام - كلية الحقوق - الجامعة الإسلامية في لبنان

قضايا بحثية ١ . المحاضرة رقم (٩)

(١) العنوان:

موضوع الدراسة واضح من عنوانها وله أهمية إستراتيجية وإقتصادية تؤثر على التجارة والملاحة الدولية. المتغيرات الأساسية في العنوان لم تتم الإشارة إليها بوضوح ولكن يمكن إستنتاجها من محتوى الدراسة كما يلي: المتغير المستقل (أسباب القرصنة البحرية)، المتغير التابع (تأثير القرصنة البحرية على أمن الملاحة والتجارة الدولية)، المتغير الوسيط (آليات المواجهة الدولية) والمتغير المعدّل (الإستقرار الأمني والسياسي في منطقة القرصنة البحرية). لم يُذكر في العنوان بيئة التطبيق ولكن في متن الدراسة ركزت على القرن الأفريقي، خليج عدن وسواحل الصومال بالإضافة لمناطق أخرى تتعرّض للقرصنة. ويمكن تطبيق الدراسة في كافة القوانين والسياسات المتعلقة بالأمن والقانون البحري الدولي.

(٢) المقدمة:

أشارت المقدمة إلى ظاهرة القرصنة البحرية وأسبابها العامة كمهدد للأمن الدولي والتجارة العالمية. إستعرضت مقدمة الدراسة المشكلة وأهميتها وركزت على الوصف العام ولم توضح المتغيرات بدقة والعلاقة التي تربط بينهم.

(٣) مشكلة الدراسة:

ضعف الدراسات القانونية السابقة وقصور القوانين القديمة وبالرغم من عدم تحليلها من قبل الباحثين تُعتبر ثغرات ضمنية في الأدبيات السابقة لتحديد المشكلة التي تمت صياغتها في شكل تساؤل رئيسي واحد فقط: "ما هي الأسباب التي أدت لظهور جريمة القرصنة البحرية وانتشارها؟".

(٤) أهمية الدراسة:

من الناحية النظرية، ركّزت الدراسة على قصور التجريم القانوني للقرصنة البحرية سابقاً وأبرزت التطوّر الذي طرأ على التشريعات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بتجريمها. الدراسة من شأنها فتح الباب للباحثين المستقبليين لإجراء دراسات مقارنة لمكافحة القرصنة. أما متخذي القرار فالدراسة تُقدّم لهم تصوّراً عن أهمية التعاون الدولي والأقليمي لمواجهة هذه الظاهرة وتزوّدهم بخريطة بها مناطق إنتشار هذه الجريمة مما يُسهّم في صياغة إستراتيجيات تكنولوجية للأمن البحري. ومن الحلول العلمية والمقترحات: تحسين القدرات الأمنية البحرية بتدريب وتأهيل أطقم السفن التجارية والتعاون الأقليمي والدولي بإنشاء غرف مشتركة لتبادل المعلومات بصورة فورية.

(٥) أهداف الدراسة:

من أهم أهداف الدراسة بيان تأثير القرصنة البحرية على الإقتصاد العالمي مما يتطلب تكلفة عالية لتأمين السفن والبضائع، وتوضيح أسباب إختيار القراصنة لمناطق كالقرن الأفريقي لتنفيذ جرائمهم، وكذلك بإعتبار القرصنة جريمة دولية والإشارة لجهود الأمم المتحدة في مكافحتها وفقاً لقرارات مجلس الأمن والاتفاقيات الدولية. الأهداف تعتبر وصفية تحليلية لذا يمكن تحقيقها إذا توفرت بيانات حديثة وتحليل كمي لظاهرة القرصنة البحرية.

قضايا بحثية ١. المحاضرة رقم (٩)

(٦) مفاهيم وتعريفات الدراسة:

المتغيرات لم تتم صياغتها صراحة في الدراسة ولكن ضمناً يمكن إستخلاصها في أن الأسباب وراء القرصنة البحرية تعود للأوضاع الإقتصادية والأمنية وكذلك إنتشارها وتأثيره على التجارة الدولية بالإضافة للتعاون الدولي وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة كآليات لمواجهة هذه الظاهرة. وهناك أبعاد فرعية إقتصادية، أمنية وسياسية كالبطالة والفقر وإرتفاع تكاليف التأمين ونقص وسائل الرصد والمراقبة في مناطق القرصنة وتأثير ذلك على العلاقات الدولية بين الدول الساحلية. أما عن مدى ترابط المتغيرات فهي تؤثر على بعضها ومن هنا يكمن المنطق في إختيارها فمثلاً الإستقرار الأمني في المنطقة يحد من إنتشار هذه الجريمة ويقلل من تكاليف التأمين الباهظة على السفن والبضائع المشحونة.

(٧) الدراسات السابقة:

بما أن الدراسة ذات طابع قانوني فالباحثين إعتدوا على أدبيات سابقة قديمة نسبياً تتعلق بالقوانين والتشريعات. أتفقت الدراسات القديمة على أن القرصنة جريمة دولية مع وجود ضعف للنواحي الأمنية في المناطق التي تنتشر فيها، أما الإختلاف بينها في أنها ركزت على القرن الأفريقي دون مقارنة بالقرصنة في بحر الصين/الملايو مثلاً ولم يكن هنالك ربط زمني بين هذه الدراسات. ومن الفروض العلمية القابلة للإختبار إذا تم التبادل الفوري للمعلومات سيؤدي لإنخفاض هذه الظاهرة وكذلك لابد للدول الساحلية التي تقع هذه الجريمة في مياها الإقليمية أن تكون أكثر صرامة وعليها تطبيق عقوبات رادعة.

(٨) فرضيات الدراسة:

الفرض الرئيسي يتمثل في أن ارتكاب جريمة القرصنة البحرية يعود لسوء الأوضاع الاقتصادية بالإضافة للموقع الإستراتيجي. ويمكن إستخلاص فروض فرعية في أن زيادة القرصنة البحرية ناتج عن ضعف الأمن والإستقرار في تلك المناطق والموقع الجغرافي الإستراتيجي كخليج عدن يُعتبر هدفاً مفضلاً للقراصنة. وهنا يمكن ملاحظة أن العنوان يركز على المواجهة الدولية بينما الفرض الرئيسي يركز على الأسباب وراء هذه الظاهرة، ولكن الفروض مع ذلك مرتبطة بالمتغيرات. التساؤل الرئيسي: "ما هي الأسباب التي أدت لظهور جريمة القرصنة البحرية وانتشارها؟" يُسهم مع الفروض في تحقيق أهداف الدراسة.

(٩) نموذج الدراسة:

لم تعرض الدراسة إطاراً تصورياً أو نموذجاً مرسوماً يوضح العلاقة والربط بين المتغيرات، أما إتجاه الفرض الرئيسي يُعبر عن علاقة طردية أي كلما كانت هناك هشاشة وضعف للأوضاع الأمنية زاد إنتشار القرصنة البحرية.

(١٠) منهجية الدراسة والتحليل الإحصائي:

إستعان الباحثان في جمع البيانات على الإتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذه الظاهرة بالإضافة لتقارير المنظمات الدولية ذات الصلة بالأمن البحري، كما تم إنتهاج الأسلوب الوصفي التحليلي وهو الأنسب بحكم أن طبيعة البحث قانونية وأدى ذلك إلى عدم إستخدام أساليب إحصائية فالتحليل كان في مقارنة النصوص القانونية مع الوقائع التاريخية للقرصنة البحرية.



قضايا بحثية ١ . المحاضرة رقم (٩)

(١١) مناقشة النتائج والتوصيات:

الدراسة ربطت بين الأسباب الاقتصادية والسياسية وبين تفشّي جريمة القرصنة، وأوضحت بأن الموقع الجغرافي الإستراتيجي للممرات البحرية بمثابة أهداف مثالية للقراصنة وأن فعالية الجهود الدولية بالرغم من أهميتها تعتبر محدودة. كما أن نتائج هذه الدراسة والدراسات السابقة إتفقتا على أن القرصنة جريمة دولية وإختلفتا في أن الدراسة كانت في الإطار القانوني الدولي والأدبيات ركّزت على التحليل الإقتصادي والبعد الأمني. التوصيات قابلة للتطبيق إذا توفرت الإرادة السياسية والتنسيق الدولي الخاص بتوحيد التشريعات والعقوبات وخلق إستقرار إقتصادي في المناطق التي تنتشر فيها القرصنة. أما فيما يتعلق بالبحوث المستقبلية لم تكن هنالك إقتراحات صريحة، ولكن الدراسة ستُعين الباحثين في قياس أثر القرارات الأممية على معدلات القرصنة عبر الزمن والمقارنة بين القوانين والتشريعات وفعاليتها في ردع هذه الظاهرة.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

